التعاون الخليجي: صواريخ الحوثي تستهدف أمن المنطقة

دان، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أمس الأحد، إطلاق الميليشيات الحوثية صاروخين باليستيين باتجاه السعودية.

وقال الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف «هذا الاعتداء الإرهابي لا يستهدف أمن المملكة العربية السعودية فحسب، وإنما أمن منطقة الخليج واستقرارها».

كما أضاف أن «الهجوم يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية التي تمنع استهداف المدنيين والأعيان المدنية». وقال إن الاعتداء يأتي في الوقت الذي يسخر فيه العالم جهوده لمواجهة جائحة فيروس كورونا.

كما أكد الأمين العام وقوف مجلس التعاون إلى جانب المملكة وتأييده لجميع ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها، داعياً المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والوقوف بحزم في وجه الميليشيات الحوثية في محاولاتها لزعزعة الأمن والسلم في المنطقة.

وكانت قوات التحالف العربي أعلنت في ساعة مبكرة فجر الأحد اعتراض وتدمير صاروخين باليستيين أطلقتهما ميليشيا الحوثي باتجاه مدينتي «الرياض» و«جازان»، فيما أعلن الدفاع المدني إصابة مدنيين اثنين بإصابات طفيفة جراء الشظايا الناتجة عن تدمير أحد الصاروخين في سماء الرياض.

عمل عدواني جبان

لى ذلك، دان البرلمان العربي إطلاق ميليشيا الحوثي الانقلابية صاروخين باليستيين على مدينتي الرياض وجازان بالسعودية، مطالباً الأمم المتحدة بوقف هذه الأعمال العدوانية الجبانة.

من جانبها، دانت وزارة الخارجية الأردنية على تويتر، الهجوم الحوثي الصاروخي على السعودية ووصفته بالعمل «الجبان».

كما دانت البحرين إطلاق الحوثيين صواريخ باليستية على الرياض وجازان، وفق ما نقلته وكالة أنباء البحرين على تويتر.

الاتحاد الأوروبي يدعو لهدنة شاملة في سوريا بسبب كورونا

دعا الاتحاد الأوروبي، أمس الأحد، إلى إعلان وقف إطلاق نار فوري في سوريا، بسبب فيروس كورونا الجديد. جاء ذلك في بيان صادر عن مكتب الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل.

وأشار البيان إلى هشاشة وقف إطلاق النار المعلن في محافظة إدلب، مضيفا أنه من الواجب الحفاظ على الهدنة في المحافظة وتعميمها على سائر البلاد.

وأضاف البيان: «من الواجب تعميم وقف إطلاق النار على سائر الأراضي السورية، بسبب فيروس كورونا».

ولفت إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعم دعوة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، لوقف إطلاق النار في عموم البلاد. كما دعا البيان النظام السوري إلى إخلاء سبيل كافة المعتقلين في سجونه.

وحتى صباح أمس الأحد، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 664 ألفا، توفي منهم أكثر من 30 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد على 142 ألفا.

وتتصدر إيطاليا دول العالم في وفيات كورونا تليها إسبانيا، لكنها تحل ثانية بعد الولايات المتحدة في إجمالي عدد الإصابات.

«مجلس سوريا» يدعو للإفراج عن المعتقلين

طالب «مجلس سوريا الديمقراطية» المعروف اختصاراً بـ«مسد»، كافة أطراف الصراع في سوريا بالإفراج عن المعتقلين والمختطفين خوفاً عليهم من تفشي فيروس كورونا المستجد داخل السجون أو أماكن اعتقالهم.

وقال إبراهيم إبراهيم المنسّق الإعلامي للمجلس الّذي يشكل الذراع السياسية لـ«قوات سوريا الديمقراطية» إن «دعوتنا بالإفراج عن المعتقلين والمختطفين موجهة للأطراف الرئيسية في سوريا وهم النظام السوري ومعارضته والإدارة الذاتية».

كما أضاف «نحن في مجلس سوريا الديمقراطية نطالب جميع القوى والأطراف السورية إلى إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وندعوهم للتعامل معهم بطرق تؤمن لهم حياتهم في ظلّ تفشي فيروس كورونا».

عشرات الآلاف في السجون

وتابع أن «عشرات الآلاف يقبعون في السجون وخاصة تلك التي يسيطر عليها النظام وكذلك هناك معتقلون لدى المعارضة، لذلك من الضروري حمايتهم من الفيروس القاتل»، لافتاً إلى «أننا في مجلس سوريا الديمقراطية على استعداد تام للمساهمة في الإفراج عن أي معتقل سياسي لدى الإدارة الذاتية فيما لو كان هناك معتقلون سياسيون في سجونها». هذا وأوضح المنسّق الإعلامي للمجلس، أن معتقلي تنظيم «داعش» لدى «الإدارة الذاتية» غير مشمولين ضمن هذه الدعوة. وأشار في هذا الصدد إلى أن «الإدارة الذاتية تتعامل وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع المعتقلين لديها والعالم يرى ذلك بوضوح من خلال الفيديوهات المنتشرة والتي تنقل ظروف مقاتلي التنظيم المتطرّف والمجموعات المحسوبة على أنقرة في سجونها، وهناك عدد من الصحافيين قاموا بزيارتهم. ودعوتنا تشمل فقط معتقلي الرأي والسياسيين، لا الإرهابين الّذين كانوا يقاتلون مع داعش أو تركيا».

وكان «مجلس سوريا الديمقراطية» دعا عبر بيان صحافي كافة الأطراف السورية إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين في سجونها خشية من تفشي فيروس كورونا بينهم وذلك في وقت سجّلت فيه سوريا 5 إصابات فقط بالفيروسً القاتل.

تحرك سريع

وجاء في نص البيان أن «القرار الأممي 2254 الخاص بسوريا أوصى بإجراءات بناء الثقة والتي تضمّنت إخراج المعتقلين من السجون، لكن هذه التوصية لم تنفذ وإنّنا في مجلس سوريا الديمقراطية، نرفع صوتنا مع عوائل المعتقلين والمخطوفين والمفقودين من أجل تحرّك سريع للمنظمات والهيئات المحلّية والدولية لوقف معاناة المعتقلين وعوائلهم وتبنّي مطالبهم والضغط على جميع أطراف النزاع من أجل ذلك».

وتابع أنه «وفقاً لإرشادات منظمة الصحة العالمية يستحيل تطبيق طرق الوقاية من فيروس كورونا في السجون خاصة في ما يتعلق بتطبيق التباعد الاجتماعي».

حل سياسي

ورأى المجلس أن الإفراج عن سجناء «الرأي والضمير والمختطفين والكشف عن مصير المفقودين»، يشكّل ضمانة لأي حل سياسي مستدام. كما من شأنه أن يساهم في «تخفيف الاحتقان المجتمعي وحماية السلم الأهلي وإعادة بناء الثقة بين السوريين».

ويسعى المجلس، بحسب مسؤوليه أن يكون ملف المعتقلين والمخطوفين والمغيبين قسرياً، «ملفاً إنسانياً فوق تفاوضي يوجب عدم ربطه بتطوّر ملف التسوية السياسية».

خلال لقاء عبر «الفيديو كونفرنس»

هنية يبحث مع ملادينوف تأثير «كورونا» على الفلسطينيين

قالت حركة «حماس» إن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية بحث مع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الآثار المترتبة على انتشار فيروس «كورونا» في فلسطين. جاء ذلك خلال لقاء جمع هنية مع ملادينوف عبر تقنية الفيديو كونفرنس، حسب بيان صادر عن الحركة.

واستعرض ملادينوف جهود الأمم المتحدة التي تبذلها مع الدول المانحة ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لتوفير متطلبات المرحلة الراهنة.

وأشار إلى عقد لقاءات متعددة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية وإسرائيل لمواجهة كورونا.

من جانبه، استعرض هنية الأوضاع التي يمر بها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة ومخيمات اللجوء والتجمعات الفلسطينية في الشتات، وانعكاس تفشي هذا الفيروس على الفلسطينيين. وأشار إلى «إجراءات الاحتلال من حصار في غزة، وحواجز في الضفة المحتلة».

وتطرق هنية إلى دور كل من قطر ومصر وتركيا وما يبذلونه لمساعدة الشعب الفلسطيني، مشددا على أن «المرحلة الراهنة تتطلب جهود الأطراف كافة، والقيام بالتزاماتهم تجاه شعبنا الفلسطيني».

وذكر أن «هذه المرحلة حساسة، ويجب أن تتضمن أعلى درجات التعاون والتنسيق، ووضع الخطط المشتركة على الأرض».

وأكد هنية أنه جرى الاتفاق على ضرورة استمرار التواصل والعمل والتنسيق لمواجهة المخاطر الراهنة.

وأعلنت الحكومة الفلسطينية، السبت، ارتفاع إجمالي إصابات كورونا إلى 97 إثر تسجيل 6 إصابات جديدة، بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى مساء السبت، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 622 ألفا، تُوفي منهم أكثر من 28 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد عن 137 ألفا.

للمرة الأولي في المنازل وعبر منصات التواصل

اليوم.. إحياء يوم الأرض الفلسطيني

أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل إحياء الذكرى الـ44 لـ«يوم الأرض الفلسطيني»، اليوم الإثنين، عبر تظاهرات منزلية ومنصات التواصل الاجتماعي، في إطار الإجراءات الاحترازية من تفشي فيروس «كورونا».

وقالت اللجنة في بيان لها: «ستقام تظاهرة رقمية (منصات التواصل) في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم الإثنين، مع أناشيد وطنية، وتواجد على أسطح المنازل، أو على النوافذ، والقيام بنشاط عائلي مع إمكانية بث حي على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)».

ودعت اللجنة، التي تعد أعلى لجنة تمثيلية للفلسطينيين في الداخل، «الشعب الفلسطيني ككل، لإحياء يوم الأرض، بسلسلة نشاطات رقمية ومنزلية، بسبب الظروف الصحية الخطيرة القاهرة، الناشئة في أعقاب انتشار فيروس كورونا، من أجل الحفاظ على ديمومة إحياء الذكرى الخالدة ليوم الأرض، وفي ذات الوقت الحفاظ على سلامة الجمهور العام».

ويوم الأرض الفلسطيني، يأتي إحياءً لذكرى الشهداء الفلسطينيين الستة الذين سقطوا برصاص الشرطة الإسرائيلية داخل أراضي 1948، في 29 مارس 1976، خلال احتجاجات على مصادرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساحات واسعة من أراضيهم.

ويختلف عن يوم الأرض العالمي الذي يصادف 22 أبريل، والذي يهدف لنشر الوعي والاهتمام بالبيئة الطبيعية لكوكب الأرض.

والسبت، سجلت فلسطين 97 إصابة بالفيروس تعافى منهم 18، فيما سجلت إسرائيل 584 إصابة جديدة لترتفع إلى3619، بينهم 12 وفاة، و89 تعافوا.

وستكون هذه المرة الأولى التي يتم فيها إحياء ذكرى يوم الأرض رقميا أو من أسطح المنازل وعبر النوافذ، إذ عادة ما تنظم مسيرة مركزية في إحدى المدن العربية في الداخل، يشارك فيها آلاف الفلسطينيين، من بينهم نواب كنيست عرب.

ويردد الفلسطينيون خلال إحياء يوم الأرض من كل عام، هتافات تمجد الشهداء الفلسطينيين، كما يرفعون أعلامًا فلسطينية، ولافتات تؤكد تمسكهم بأرضهم.

وحتى مساء السبت، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 657 ألفا، توفي منهم أكثر من 30 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد على 141 ألفا.

وتتصدر إيطاليا دول العالم في وفيات كورونا تليها إسبانيا، لكنها تحل ثانيا بعد الولايات المتحدة في إجمالي عدد الإصابات.

بسعة 574 سريراً وخصص فقط لمرضى الفيروس

افتتاح «مستشفى كورونا» في أذربيجان

افتتح الرئيس الأذري إلهام علييف، مستشفى بسعة 575 سريرا، مخصص في الوقت الراهن لمعالجة مصابي فيروس كورونا.

وأوضح علييف، في كلمة خلال مراسم الافتتاح، أن المستشفى خصص فقط لمرضى كورونا، حتى انتهاء الوباء في البلاد.

وأشار إلى أنه «كان من المخطط افتتاح المستشفى في الخريف المقبل، غير أنه تقرر افتتاحه مبكرا بسبب الفيروس».

ولفت الرئيس الأذري إلى أن المستشفى يستوعب 70 مريضا في العناية المركزة، وسيبدأ في استقبال المصابين اعتبارا من الأحد. وحتى مساء السبت، سجلت أذربيجان وفاة 4 أشخاص وإصابة 182 وتعافي 15 من كورونا.

شملت 60 جهازاً للتنفس الاصطناعي ومعدات خاصة بالسلامة المهنية

البنك الدولي يسلم اليمن مساعدات طبية لمواجهة كورونا

أعلنت الحكومة اليمنية، حصولها على مساعدات طبية مقدمة من البنك الدولي عبر منظمة الصحة العالمية؛ للتصدي لفيروس «كورونا».

وتشمل «المساعدات (التي لم توضح كيف وصلت) 60 جهاز تنفس اصطناعي، إضافة إلى معدات خاصة بالسلامة المهنية، ستوزع على مراكز العزل (الحجر الصحي) في جميع المحافظات بما فيها الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي».

وبينما لم تسجل اليمن أي إصابة بالفيروس حتى مساء السبت، تجاوز عدد مصابي كورونا حول العالم 630 ألفا، تُوفي منهم نحو 29 ألفا، في حين تعافى من المرض ما يزيد عن 138 ألفا.

والإثنين الماضي، كشفت الحكومة المعترف بها دوليا تخصيص البنك الدولي 26 مليون دولار لمساعدة اليمن في مجابهة «كورونا» والتداعيات المحتملة لانتشاره. ولا يعرف ما إذا كانت المساعدات الطبية التي وصلت اليوم ضمن هذا المبلغ من المساعدات أم لا.

واتخذت الحكومة اليمنية وسلطة الحوثيين بصنعاء في وقت سابق سلسلة تدابير احترازية لمواجهة الفيروس، منها إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية، وإقفال الأسواق والحدائق العامة وصالات الأفراح.

وتتصاعد المخاوف من أن يؤدي تفشي محتمل لكورونا في اليمن إلى «مأساة إنسانية كبرى»، في ظل انهيار الخدمات الصحية، وتواضع الإمكانات المتاحة محليا لمواجهة الفيروس.

ويشهد اليمن منذ ستة أعوام نزاعا مستمرا، خلف واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم ودفع ملايين السكان إلى حافة المجاعة، فيما يحتاج قرابة 17 مليون شخص، وفق تقديرات دولية، إلى الدعم بالمياه والنظافة والصرف الصحي.

في ضربة للسلام الأفغاني

«طالبان» ترفض التفاوض مع لجنة حكومية

أعلنت حركة طالبان، رفض إجراء محادثات مع وفد الحكومة الأفغانية للسلام، المكون من 21 عضوا، في ضربة جديدة لعملية السلام المتعثرة.

وبعد يوم من تأليف الحكومة وفدها التفاوضي لعقد محادثات مباشرة مع «طالبان»، أبدت الأخيرة اعتراضها على تشكيلة اللجنة.

وقال المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، إن «طالبان لا تعترف ولن تتحدث إلى الحكومة كممثلة عن جميع الأطراف الأفغانية». وأضاف: «لن نجلس للحوار إلا مع فريق تفاوضي يتفق (تشكيله) مع بنود اتفاقاتنا».

وقبل ساعات من إعلان طالبان» رفضها لتشكيلة الحكومة، أشاد مبعوث السلام الأمريكي إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، بتشكيل كابل فريقا تفاوضيا شاملا لإجراء محادثات مباشرة مع الحركة.

وقال في سلسلة تغريدات، إن هذه الخطوة من شأنها «تقريب الأطراف بشكل كبير من المفاوضات داخل أفغانستان».

والجمعة، أعلنت حكومة كابل، تشكيل لجنة مؤلفة من 21 عضوا بقيادة رئيس المخابرات السابق محمد معصوم ستانيكزاي، لبدء المحادثات المتوقفة.

ووقعت كل من واشنطن و«طالبان»، بالدوحة في 29 فبراير الماضي، اتفاقا يمهد الطريق، وفق جدول زمني، لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان تدريجيا.

وينص الاتفاق على إطلاق سراح حوالي 5 آلاف من سجناء «طالبان»، مقابل نحو 1000 أسير من الحكومة الأفغانية.

وقبل الخلاف الأخير، واجهت عملية السلام جمودا حيث استمر التباين بين كابل و«طالبان» حول تبادل مقترح للسجناء.

ووفق مصادر رسمية، هناك بين 12 ـ 15 ألف سجين في المعتقلات الأفغانية، بينهم أجانب من باكستان وآسيا الوسطى ودول الخليج.

وتطالب «طالبان» بالإفراج عن 5 آلاف من مقاتليها، مقابل إطلاق سراح ألف أسير بينهم عناصر أمن ومسؤولون حكوميون.

إلا أن الحكومة تصر على إطلاق سراح معتقلي «طالبان» على مراحل، إلى جانب المفاوضات بين أطراف الصراع الأفغاني، وتنفيذ وقف إطلاق النار.

وتعاني أفغانستان حربا مستمرة منذ أكتوبر 2001، حين أطاح تحالف عسكري دولي تقوده واشنطن، بحكم «طالبان»، لارتباطها بتنظيم «القاعدة»، الذي تبنى هجمات في الولايات المتحدة، يوم 11 سبتمبر من العام نفسه.